جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التعريف بالظواهر الاجرامية المستحدثة حجمها , ابعاده , ونشاطها في الدول العربية

د . عباس ابو شامة

الرياض

1420 هـ - 1999 م

البحث الأول

التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة

حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية

الفريق د. عباس ابوشامة

التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة

حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية

المقدمـــة

إن الظواهر الإجرامية المستحدثة هي ما ظهر على الساحة في الفترة الأخيرة من نوعيات حديثة للإجرام أو أساليب حديثة لارتكاب جرائم معروفة من قبل وكذلك كيفية الفرار من العدالة عن طريق تلك الأساليب ولقد أصبحت هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة هاجساً أمنياً ليس فقط في الدول الغربية، ولكن أيضاً في الدول العربية حيث بدأت تطفو على السطح فيها بعض من هذه الظواهر الإجرامية. وذلك أن معظم هذه الظواهر الإجرامية ليست محلية الطابع وإنما هي بطبيعتها عابرة للدول أو أن التقنية الحديثة جعلتها كذلك، مما يجعل أثرها في أكثر من دولة واحدة. لذلك فإن ظاهرة أنها دولية الملامح والشكل أعطاها بعداً جديداً بالاهتمام مما يتطلب التعاون الإقليمي أو الدولي للتصدي لها وبما أنها أصبحت تمثل خطراً داهماً للجميع، فقد أصبحت تؤرق المجتمع الدولي مما استدعى الاهتمام في البحث العلمي عنها وأسبابها ومظاهرها وكيفية التصدي لها بشكل جماعي.

وفي المجتمع العربي أصبح الاهتمام متزايداً بهذه الظواهر الإجرامية. فمنها ما جعل الأرض العربية مسرحاً لنشاطها الإجرامي. ومنها ما قرب من الساحة العربية وأخذ يدق أبوابها. لذلك أعطت الدول العربية ومنظماتها المتخصصة إهتماماً كافياً لتلك الظواهر الإجرامية. وذلك من

حيث دراستها وحجمها وأسبابها في الوطن العربي، وكذلك كيفية التصدي لها قبل أن تستعجل والاستعانة بكل الوسائل العلمية المتاحة للقضاء عليها أو التقليل من مخاطرها.

ولا شك أن إلقاء المزيد من الضوء على تلك الظواهر الإجرامية في الوطن العربي يجعلنا نقف على حقيقتها وحجمها وأبعادها ونقلها من ظلال الضبابية إلى ضوء الحقيقة، ولذلك تتلمس الوسائل المناسبة لمواجهتها.

إن الظواهر الاجرامية المستحدثة أصبحت تتعدد وتتبدل بحيث أصبح من العسير السيطرة الكاملة على عددها وأنواعها، أو حجمها. ولكن الظواهر الإجرامية المستحدثة التي لفتت الانتباه إليها منها ما هو قديم بوجه حديث ومنها ما هو حديث في ظهوره، ومن تلك الظواهر الإجرامية :

١ ـ تزوير بطاقات الائتمان والاحتيال المالي الالكتروني.
٢ ـ جرائم الحاسب الآلي وشبكة الانترنيت.
٣ ـ الأبعاد الحديثة لظاهرة الإرهاب.
٤ ـ الشكل الحديث للتعامل وترويج المخدرات وبالذات المخدرات الصناعية والمخلقة ومدى رواجها وتصنيعها.
٥ ـ الجريمة المنظمة وأسلحتها التقنية الحديثة ومخاطرها الإقليمية والعالمية.
٦ ـ الجرائم الاقتصادية المستجدة.
٧ ـ جرائم تلوث البيئة وعلاقتها بالتصنيع.
٨ ـ المتاجرة غير المشروعة كمواد أسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة عامة والنووية.
٩ ـ استغلال النساء والأطفال والمتاجرة بهم أو استغلالهم في البغاء.
١٠ ـ الاحتيال في الملكية الفكرية.

١١ـ تهريب المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء .
١٢ـ الاتجار بالأسلحة في السوق السوداء .
١٣ـ الاتجار في أعضاء الجسم البشري .
١٤ـ سرقة السيارات وتغيير معالمها وتهريبها دولياً .
١٥ـ غسيل الأموال الناتجة عن الجرائم .
١٦ـ المتاجرة في التحف الفنية والآثار .
١٧ـ اختطاف رجال الإعمال والابتزاز والكسب غير المشروع من توفير الحماية .
١٨ـ القرصنة في البرامج الكمبيوترية والأقراص .

١ . ١ الصعوبات في حصر حجم نشاط هذه الظواهر

يلاحظ أن أكثر الظواهر الإجرامية المستحدثة «ولس كلها» مرتبطة بالجريمة المنظمة أي العصابات المنظمة، ولكن هنالك صعوبات بالغة في حصر دقيق لنشاطات الجريمة المنظمة وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إن نشاطات الجريمة المنظمة هي نشاطات سرية وتعتمد كلية على الثقة بيـن المتعاملين داخل المنظمة . كما توجد قوانين داخلية صارمة تفرض عقاباً لمن يحاول خيانة المنظمة أو إفشاء أسرارها . وقد يصل العقاب إلى حد القتل مع التمثيل بالجثة ليكون عبرة لغيره (عزالدين، ١٤١٧) . ونتيجة لهذا كان من الصعب معرفة أسرار المنظمـات أو زرع مرشدين داخلها لمعرفة حجم نشاطهم .
٢ ـ إن نشاطات الجريمة المنظمة لا تقتصر على نوع واحد أو أكثر من أنواع الإجرام، ولكنها تتشعب وتتوزع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض ـ غالباً ـ صلات مباشرة، فمجالات الجريمة المنظمة متعددة، منها جرائم

اقتصادية، وجرائـم الشركات المتعددة الجنسيات والاحتيال الدولي إلى مجالات الدعارة والقمار والاتجار في الأطفال والنساء والأعضاء البشرية، والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة، وتزييف النقود، وسرقة وتزوير اللوحات الفنية وتهريب الآثار وسـرقة وتهريب السيارات، والاتجار في النفايات النووية والكيميائية، وتزوير بطاقات الائتمان وتهريب الخمور وتصنيع المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها. ومن هنا يأتي اختلاف التقديرات لأن هنالك نشاطات تتركز عليها جهود رجال الأمن في العالم، وكذلك تهتم بها المنظمات الدولية مثل المخدرات والتهريب الدولي لها.

بينما هنالك أنشطة أخرى مثل القمار والدعارة لا يلتفت لها أحد بينما تتستـر نشاطات أخرى بالنفوذ الكبير الذي يحميها من القانون، مثل الشركات متعددة الجنسيات والاحيتال الدولي الذي تتورط فيه شركات كبرى وشخصيات حكومية ذات نفوذ أو بعض الدول تجعلها بمنأى عن المساءلة القانونية (عزالدين، ١٤١٧). كل هذا يجعل تقديرحجم ونشاطات المنظمة غير دقيق وصعب.

٣- إن الجريمة المنظمة تقوم بجرائم عابرة للدول، ولذلك تتفرع أنشطتها على نطاق واسع على المستوى الإقليمي أو المحلي. فالمخدرات قد تنتج في دولة وتهرب عبر بعض الدول ثم تستقر في بلد ثالث للاستهلاك. والآن بعض العصابات المنظمة تخطف أو تغري أو تخدع بعض الفتيات الصغيرات في مناطق شرق أوروبا وتقوم بتهريبهم إلى مناطق غرب أوروبا. وتحجز جوازات سفرهن ثم تدفع بهن إلى سوق الدعارة بعد السيطرة الكاملة عليهن، لذلك يصعب بدقة الإلمام بتفاصيل تلك الجرائم.

٤ ـ إن عمليات غسيل الأموال من شأنها أن تعمل على إخفاء العائدات المالية الحقيقية الناجمة عن الجريمة المنظمة فيتم اخفاء مصادر النقود، ويتم تحويلها إلى طرق شرعية، وبذلك يصعب تتبع وحصر الإمكانيات المالية للجريمة المنظمة.

٥ ـ إن الجريمة المنظمة تنتهز الفرص العالمية لزيادة نشاطاتها بطريقة اضافية على أجهزة الأمن، وذلك لأنها طريقة مبتكرة أو غير معروفة، ومن أمثلة ذلك أنه في كلمة افتتاح الدورة السابعة للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بفيينا في ٢١ أبريل ١٩٩٨م، اشار مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تصريح لمدير شرطة كولومبيا بأن عصابات المخدرات بكولومبيا قاموا بانتهاز فرصة إقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ١٩٨٨م في باريس بالتنسيق مع عصابات المافيا في شرق أوروبا لإغراق الأسواق الفرنسية بالمخدرات (أحمد، ١٩٩٨).

١ . ٢ آثار الظواهر الإجرامية المستحدثة

لهذه الظواهر الإجرامية عدة آثار ولكن منها :

١ ـ الآثار الاقتصادية يقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقارب (٥٠٠) بليون دولار تتداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة ١٠). وهذا المقصود به هو الشكل الحديث للإجرام كالجريمة المنظمة، ولكن في الدول العربية على وجه التحديد لا توجد إحصائيات أو بيانات يعتمد عليها في تقدير التكلفة الاقتصادية للجريمة(هلاوي، ١٩٩٨).

٢ ـ إن نشاط العصابات التي تدير هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة وفي يدها يتداول في هذه المبالغ المالية الضخمة، فإنها بذلك تعمل على تعويض الأنظمة الاقتصادية للكثير من الدولة الهشة في نظامها المالي،

وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، بل قد تدخل هذه الأموال في اقتصاديات الدولة نفسها، أو تؤدي إلى هروب الأموال المحلية للخارج.

٣ـ تمثل الظواهر الإجرامية المستحدثة خطراً على الأمن في كل دولة يتم فيها ذلك النشاط، فيحدث نوع من الانفلات الأمني نتيجة لعمليات العنف المستخدم في تخفيف تلك الظواهر الإجرامية، وكذلك السرقات والنهب والاحتيال والابتزاز وغيرها.

٤ ـ الظواهر الإجرامية المستحدثة نسبياً حالة من الاضطراب الاجتماعي وذلك لما تدخله من خوف في نفوس كثير من الأفراد، وهو الخوف من وقوع الجريمة عليهم. خصوصاً وأن الخوف من الجريمة أصبح ظاهرة مرعبة أكثر من الجريمة نفهسا في بعض الدول، فالخوف من الجريمة نفسها أصبح مشكلة اجتماعية منفصلة عن الجريمة نفسها.

٥ ـ إن هذه الظواهر الإجرامية تعمل على إفساد بعض الموظفين، بل وبعض الشرائح الاجتماعية نتيجة لقلة المسئولين عن تلك الظواهر وإدارتها، في فئات من المجتمع عن ترغيب أو وترهيب أو ابتزاز أو غيرها، في تسهيل مهامهم كما أن هذا الإفساد من شأنه أن يزيد من مساحة الفساد في المجتمع.

٦ ـ تشير الكثير من الإنجازات الإنسانية في مجال التقدم العلمي إلى إساءة استعمال تلك التقنية الحديثة في أنشطتها الإجرامية، وذلك بخلاف الاغراض التي قامت من أجلها هذه الأجهزة المتقدمة، ومن أمثلة هذه الأجهزة التي يساء استعمالها أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنيت، وأجهزة الاتصالات الحديثة كالهاتف الجوال والبريد الالكتروني والفاكس وحتى الأقمار الصناعية.

٧ـ إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والعائلية، ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات والاقتتال بين العوائل والأسر.

إن الآثار السلبية لتلك الظواهر الإجرامية الحديثة لا يمكن حصرها في هذا المجال، إذ أن مجالها ليس هذه الورقة، وهي تتعدد وتتشعب وتزداد مساحة والتواء وتمس تقريباً كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومما يزيد الأمر صعوبة في حصر هذه الآثار أن هذه الظواهر الإجرامية لها علاقة بالنظام العالمي الجديد ونظام العولمة حيث تنكسر كل الحواجز والقيود التجارية وقيام نظام السوق الحر وحرية حركة السلع والبضائع والأفراد والمعلومات وتنوع وتطور أجهزة الاتصال، وكل هذه المعطيات أعطت المزيد لهذه الظواهر الإجرامية لانتشار المزيد من آثارها السلبية، وسيتم هنا التعريف ببعض الظواهر الإجرامية المستحدثة وما وصل عنها من معلومات على المستوى الدولي وبالذات ما وصل منها للعالم العربي. وبعد اكتمال الصورة فقد نجد أنفسنا في العالم العربي في مواجهة بعض المستجدات الإجرامية المستحدثة التي يجب الوقوف عندها والتعرف على مخاطرها وكيفية مواجهتها. مع تحليل المخاطر الأمنية لتلك الظواهر في العالم العربي.

١ .٣ الجريمة المنظمة

يقال إن جرائم القرن القادم هي جرائم الجريمة المنظمة، لذلك فليس غريبا أن نجد مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعقد كل خمس سنوات قد اهتمت في دوارتها الأخيرة بموضوع الجريمة المنظمة، بل يكاد كل مؤتمر لا يخلو بند فيه من الموضوع. فنال الأمر اهتماماً في المؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة

المذنبين الذي عقد في كركاسي ١٩٨٠م وكذلك في نفس المؤتمر الذي عقد في ميلانو ١٩٨٥م وكذلك مؤتمر هافانا عام ١٩٩٠م، وحتى آخر مؤتمر في القاهرة عام ١٩٩٥م وقد خرجت الكثير من الخطوط الموجهة لمواجهة الجريمة المنظمة، ولكن يلاحظ أن الطرح لم يكن فيه شيء جديد ولكن الجديد كان في التركيز والخوف من الجريمة المنظمة.

إن احتواء النظام العالمي الجديد ونظام العولمة ربما يعطي المزيد من الاكسوجين للجريمة المنظمة، وذلك حيث سياسة السوق الحر وتجاوز الحدود بدون جمارك وحرية الانتقال. أن دوران رأس المال حول العالم هو الذي يبقي التجارة حية ويساعد في أعمال الجريمة المنظمة حيث تستفيد من هذه الحرية.

ثم أن التطور التقني السريع وثورة المعلومات والاتصالات تلعب دوراً في تسهيل مهام الجريمة المنظمة فالتحويلات البرقية والمصرفية السريعة ونظام بطاقات الإئتمان يؤدي إلى تحويل المال رأساً وفوراً.

إن الجريمة المنظمة كالإرهاب ليس لها تعريف دقيق أو متفق عليه، وهي مشروع إجرامي له هيكل هرمي متدرج، يعمل في سرية تامة وله قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات للمخالفين من أعضائه. وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة. بل ولزيادة التمويه فإن بعض العصابات المنظمة تعمل تحت لافتات شرعية.

إن البنية الأساسية للجريمة المنظمة تقوم على أعمدة أهمها الحركة ومنها حرية حركة الأفراد والتوجه إلى عدم فرض قيود على حركة الناس وأصبح السفر أكثر يسراً ومتاحاً ومرغوباً وكذلك التجارة العالمية التي أصبحت أكثر حرية.

إن نشاط الجريمة المنظمة اتسم بسرية كاملة، كما أن العلاقات تقوم على كلمة الشرف كما أن النظام الداخلي الصارم يقوم على توزيع الأدوار بدون

أن تكون هنالك رابطة بين الوحدات المختلفة . ما ذكره مسؤولون عن تجارة المخدرات وآخرون مسؤولون عن الميسر وآخرون عن تجارة الأعضاء وآخرون في مجال الدعارة وهكذا، حيث يتم توزيع الأدوار وتنوع بل قد تكون هنالك أدوار لأفراد خارج نطاق الدولة التي بها قاعدة العصابة المنظمة . خصوصاً وأن الكثير من نشاطات الجريمة المنظمة هي نشاطات عابرة للدول .

إن خطورة المنظمات الإجرامية ليست فقط في النشاط الإجرامي لها ولكن أكثر من ذلك ولكن مقدرة الجريمة المنظمة على الإفساد في الدولة وأثر ذلك فالعصابات المنظمة تعمل على إفساد بعض الموظفين العموميين في الدولة، وذلك أن بعض النشاطات لهذه المنظمات لا يمكن إكماله إلا بتعاون بعض المسئولين الذين ترمي المنظمات لإفسادهم . وهنالك نشاطات هذه العصابات في محاولات كدفن النفايات الذرية والصناعية في بعض دول العالم الثالث .

إن الإجرام المنظم في روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق يمثل أخطر نظم الإجرام المنظم في العهد الحديث، ويقال أن هنالك (٤) آلاف عصابة منظمة في روسيا وحدها(عزالدين، ١٩٩٧)، وقد استغلت هذه العصابات بعض العاملين في بعض المواقع التي لهم نشاط بها . وهي تقوم ببعض النشاطات التي تحتاج إلى مساعدة من أحد أو بعض العاملين في مجال تلك النشاطات . فتعمل بعض العصابات على تهريب مادة اليورانيوم وبيعه في السوق السوداء بالخارج، وكذلك بعض المواد المشعة الأخرى، كما أن بعضها يعمل في سرقة بعض الآثار الثمينة والمقتنيات التاريخية من الكنائس والمتاحف وبيعها في الخارج .

العمل في تهريب المهاجرين غير الشرعيين لبعض الدول المرغوبة في الهجرة، وكذلك الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالأعضاء البشرية (تجارة

مزدهرة في الفترة الأخيرة) وكذلك التلاعب في الجينات الوراثية وما يتبعه من تدخل جراحي. وفي المتاجرة في الأعضاء البشرية فإن تجارة أعضاء الأطفال أصبحت أكثر جاذبية ولها سوق رائجه.

وقد أصبحت بعض الأعضاء كالكلى تجارة سهلة حيث يقف بعض المتاجرين لذلك وهم يحملون نتائج تحليل الدم لمعرفة الكلية المناسبة لمن يحتاج. كما أن الجريمة المنظمة تعمل في تزييف النقود وبالذات بعض العملات الصعبة كالدولار مما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير الورقة النقدية من فئة مائة دولار.

إن نمو الجريمة المنظمة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، يفتح الباب أمام اتساع شبكة هذه الجريمة المنظمة إلى دول أخرى منها الدول الغربية، وهذا ما يدعو إلى انزعاج تلك الدول الغربية لأن وهي تبحث عن تأثير الجريمة المنظمة في تلك الدول السوفيتية السابقة على أرضها. وهذه الدول العربية رغم بعدها تعلم أن أي إخفاق في التصدى للجريمة المنظمة عبر الدول ينتج فرصة لنموها وانتشارها.

إن العالم العربي ولو أنه لم يعرف الجريمة المنظمة كدول منشأ، إلا أن المواطن العربي يمكن أن يكون ضحية الجريمة المنظمة. كما أن الكم المالي المتداول في العالم العربي يغرى الجريمة المنظمة لنقل بعض حلقات نشاطها للدول العربية. زيادة على ذلك فإن بعض الدول العربية بحكم وضعها الجغرافي تكون معبراً للمخدرات الخاصة بالجريمة المنظمة، وأن بعض شحنات المخدرات من بعض الدول الآسيوية وهي في طريقها للدول الغربية تجد في طريقها بعض الدول العربية كاقصر طريق للعبور، كما أن بعض البنوك العربية داخل أو خارج الوطن العربي قد تستغل لغسيل بعض أموال النشاط الإجرامي.

إن انتشار الهاتف الجوال أو الفاكس بشكل كثيف في العالم العربي ربما يساعد على الحركة السريعة لتمرير بعض ما تود الجريمة المنظمة تمريره. وقد بدأ تزايد الاحتيال المصرفي عن طريق بطاقات الائتمان وكذلك تهريب الآثار والمتاجرة فيها كظاهرة عربية. إن انتشار أجهزة الدفع الفوري للنقود . . . . البعض لعمليات احتيال وتزوير وذلك بالتدخل في بطاقات الصرف وتقليدها بالرغم من عدم ثبوت أي دور للجريمة المنظمة في ذلك. ولكن الرسائل الالكترونية قد يتم إرسالها من بنك لآخر. وبما أن باطقات الإئتمان وشبكة الانترنيت أصبحتا . . . . . في العالم العربي، فإن سرقة أرقام بطاقات الإئتمان عند إرسالها عن طريق الانترنيت يكون وارداً لدى بعض العصابات المنظمة.

يمكن الإشارة إلى أنه ليس هناك قانون واحد أو منفصل لمكافحة الجرائم المنظمة في الدول العربية ولكن هنالك مواد جزائية في القوانين الجنآئية وقوانين أخرى كقوانين البنوك وغيرها تنظم مكافحة الجرائم المنظمة ومصادرة الأموال المتأتية من الجرائم المنظمة.

١ . ٤ الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنيت

تشير المعلومات إلى أن كل الدول العربية ماعدا ثلاث دول قد دخلت بطريقة أو بأخرى في الشبكة العالمية للمعلومات، وذلك باشتراك بعض مواطني تلك الدول وبدرجات متفاوتة في الشبكة، وذلك عن طريق مركز الافادة (Proorde) والذي يسمح بالإدخال في شبكة عن طريق الاشتراك والذي قد يكون جهة حكومية أو قطاع خاص، ولكن عدد المستعملين لشبكة الانترنيت من المواطنين من الدول العربية، ليس معروفاً على وجه الدقة لعدم وجود احصائيات دقيقة في هذا الموضوع، وبما أن التقديرات تشير

إلى عدة مئات في بعض الدول العربية، فإن ذلك الرقم يقفز إلى عدة آلاف في دول عربية أخرى[1].

وبما أن الدول العربية متلقية لهذه الخدمة، فهي عرضة لمواد وبرامج منها ما يختلف مع معتقداتنا وقيمنا، ومنها ما هو مناف للأخلاق وبه بعض المواد الإباحية والغير مقبولة في الوطن العربي. ومن جانب آخر وهنالك مواد تشجع على ارتكاب بعض الجرائم كالإرهاب، إذ توضح تلك المواد كيفية تنفيذ العمل الإرهابي، أو صنع المتفجرات من مواد سهلة التداول والحصول عليها، بل إلى حد وضع دليل لعمل وتفكيك المتفجرات والقيام باعمال إرهابية.

زيادة على ذلك فإن بعض المواد في الشبكة قد تشير إلى كيفية وإمكانية الدخول إلى بعض الحسابات المصرفية في البنوك، والعمل على تحويل بعض الأموال من تلك الأموال إلى حسابات مصرفية أخرى، وذلك عن طريق الشبكة نفسها، فيمكن تحويل بعض المبالغ المالية من حسابات مصرفية بدون علم أصحابها وغير ذلك من أنواع مختلفة من النشاط الإجرامي.

هذا زيادة على ذلك فهنالك إمكانية التسلل من خلال الشبكة لتدمير بعض البرامج وذلك بتدمير المعلومات المتاحة للحقائق والواقع بما يخدم أغراضاً إجرامية. ومثال ذلك ابتزاز بعض المؤسسات المالية للتهديد بتدمير المعلومات الخاصة بتلك المؤسسات ما لم تدفع تلك المؤسسات بعض الاتاوات والضرائب.

لذلك أصبح باستطاعة بعض المجرمين تطويع هذه التقنية لصالحهم ولتنفيذ رغباتهم إلى حد تزوير البريد الإلكتروني.

---

(١) تقرير الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستحدثة، مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة، تونس ٢ ـ ٤/ ٣/ ١٤١٨هـ.

ورغم الفوائد العديدة التي لا تحصى للاستفادة من شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) إلا أنه في نفس الوقت فقد زادت أساليب إساءة الاستخدام لتلك الشبكة ومنها الاستخدام لارتكاب بعض الجرائم، وفي ذلك تطويع لهذه التقنية لرغبات بعض المجرمين، وسيستمر ذلك مادام المشترك في الشبكة يمكنه الإطلاع على كل المعلومات التي تكون متاحة من المصدر. وبما أنه حتى الآن ليس هنالك ضوابط صارمة للحد من تلك الأضرار ولكن يحكم الأمر سلوك الأفراد المستعملين إلى حد كبير.

لذلك كان لابد للمجتمعات العربية من العمل على حماية المجتمع من هذه المخاطر، ولذلك بدأ السعي للاستفادة من تقنيات الحواجز للمعلومات داخل الشبكة (Fire walls) والاستفادة من التقنيات نفسها للتحصين ضد أي فيروس كمبيوتري يرمي إلى تخريب أو تشويه البرامج. ولا بد من الدخول في حرب معلومات بادخال معلومات مضادة لتصحيح المعلومات المشوهة.

١ . ٥ مكافحة جرائم الانترنيت

بما أن هنالك اقبالاً متزايد من المواطنين العرب على الاشتراك والدخول في شبكة الانترنيت، فكان لا بد من البحث عن وسائل لمكافحة سلبيات ذلك الغزو الجديد. وتلازماً للتوجيه نحو العولمة فإن الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنيت ليست جرائم على النطاق الوطني لكل دولة، وإنما هي جرائم عابرة للدول بل وللقارات (المصدر من قارة والمتلقي من قارة أخرى) لذلك لا يمكن مكافحة هذه الجرائم بإجراءات محلية فقط، وإنما يتطلب الأمر جهدا إقليميا بل ودولياً.

وبما أن هذا النوع من الجرائم هو مجال جديد على الساحة الأمنية، فإن المكافحة تستلزم ضمن أمور أخرى المعرفة الفنية والإلمام العالي من جانب

رجال الأمن العرب بخبايا تلك الشبكة العالمية. ومما يزيد الأمر صعوبة، فإنه في مجال الاثبات الجنائي فليس هنالك دليل مادي كالبصمات أو أي مخلفات للجريمة، بل أن الدليل ولو كان موجوداً فإنه بمقدور الجاني أن يقوم بمسح ذلك الدليل وازالته من على الشبكة (×). زيادة على ذلك فإن هنالك فراغاً تشريعياً عربياً في مجال مكافحة الجرمية المعلوماتية مما يحتاج إلى تغطية، وذلك لعدم كفاية القوانين العربية القائمة لمقابلة ذلك التحدي، كما أن التقارير الجنائية العربية المتوفرة بها القليل جداً عن هذا النوع من الجرائم، إن كانت موجودة أساسا، وهذا يعني أننا أمام ظاهرة نعيشها ولكن لا نعرف بالضبط حجمها على النطاق العربي. ومما يزيد الأمر تعقيداً فإن المعلومات بالشبكة العالمية، والتي تتلقاها الجماهير العربية المشتركة في الشبكة، تخرج من إطار أية رقابة رسمية أو غير رسمية، ولا يمكن السيطرة عليها حسب ما هو معروف ومتوفر الآن، فالشبكة تخرج من أي سيطرة فعالة حكومية أو غيرها.

وقد دعت اللجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة بمجلس وزراء الداخلية العربي إلى تشكيل فريق عمل متخصص يتولى تحديد الظاهرة[1] والمحاولة للبداية الصحيحة هي معرفة حجم جرائم الانترنيت في الوطن العربي، وذلك لغياب المعلومات الصحيحة عن هذا الموضوع.

١ . ٦ ابتزاز عصابات أنظمة الكمبيوتر

ذكرت مصادر في العاصمة البريطانية لندن، أن العديد من مؤسسات حي المال والأعمال تعرضت لابتزاز عصابات دولية متخصصة هددتها

---

(١) المرجع السابق، توصيات اللجنة رقم (١).

بتدمير أنظمة المعلومات ما لم تدفع مبالغ كبيرة من الأموال وقد بذلت شرطة اسكوتلانديار جهوداً مع السلطات الأوروبية المماثلة ومع المباحث الفيدرالية عبر الأطلسي لمحاصرة أنشطة تلك العصابات، والتي جمعت نحو (٤٠٠) مليون جنيه استرليني سراً من مؤسسات حي المال في العواصم الغربية خلال الثلاث سنوات الماضية.

وقالت المصادرفي لندن أن مصارف وشركات حي المال كانت تدفع تلك الأموال بعد أن تأكدت أن المبتزين قادرون بالفعل على تدمير أنظمتها وتهديد ثقة عملائها في مدى كفاءتها. وقالت أن هنالك نحو (٤٠) قضية ابتزاز جرت ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦م وأن بعض المؤسسات المالية رفضت الافصاح عن المخاطر التي تعرضت لها وما دفعته سراً من فدية لتلك العصابات. وقال أحد مفتشي الشرطة في اسكوتلاند يارد «أننا ندرك هذا النوع من الابتزاز، غير أن المؤسسات المصرفية لديها أساليبها الخاصة في مواجهة هذه الأمور، ونادراً ما تلجأ إلينا لمكافحة تلك العصابات». وقد أنشات الاسكوتلانديارد وحدة خاصة تحت الاسم الكودي «لاث جاميت» يشارك فيها خبراء كمبيوتر لمكافحة أنشطة قراصنة أنظمة المعلومات. أما في أمريكا فإن المباحث الفيدرالية تشرف على ثلاث وحدات متخصصة لمكافحة أنشطة قراصنة الكمبيوتر. ويقال إن هنالك أربع عصابات متخصصة إحداها مقرها روسيا.

وتبحث شرطة اسكوتلانديارد حالياً أربع عمليات ابتزاز حدثت في لندن من المصارف والمؤسسات المالية، أولاها يوم ٦ يناير ١٩٩٣م عندها جمدت أنظمة المعلومات بإحدى كبرى شركات المال بالعاصمة البريطانية ودفعت فدية قدرها عشرة ملايين جنية استرليني لحساب مصرفي في زيورخ، وثانيها يوم ١٤ يناير ١٩٩٣م ودفع أحد المصارف اثني عشر مليوناً

ونصف جنية استرليني بعد تلقيه تهديداً بتخريب أنظمة الكمبويتر التابعة له، وثالثهما يوم ٢٩ يناير ١٩٩٣م دفعت فيه مؤسسة للمضاربة المالية نحو عشرة ملايين جنيه استرليني بعد تلقيها تهديداً مماثلاً. وفي الرابعة دفعت مؤسسة أنظمة دفاعية يوم ١٦ مارس ١٩٩٥م عشرة ملايين جنية استرليني. وفي جميع الحالات الأربع فإن مديري الشركات التي دفعت الفدية تلقوا عرضا مسبقاً عن امكانية تلك العصابات وكفاءتها التامة في تدمير أنظمة المعلومات، مما دفع بالطبع تلك الشركات لدفع الفدية تفادياً للحرج ولفقدان ثقة العملاء.

ولخطورة الموضوع استضافت العاصمة البلجيكية بروكسيل الشهر الماضي مؤتمراً لخبراء مكافحة اختراق أنظمة المعلومات، ومنهم من وزارة الدفاع البريطانية وأكاديمية سلاح الجو الأمريكي ووزارة الدفاع الفرنسية، وبعض مديري كبرى شركات الكمبيوتر زيادة على خبراء أمنيين آخرين، وبحث المؤتمر عمليات الابتزاز وكيفية مكافحتها [1].

١ . ٧ غسيل الأموال

يقول اللّه تعالى : ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ (الاعراف، ١٥٧) ويقول: «ان اللّه اذا حرم شيئاً حرم ثمنه» ومن الأصول المقررة شرعاً «أن كل ما لا يتوصل إليه إلا بالحرام فهو حرام». وهذا يعني أن الإسلام يحرم كل كسب بطريق غير مشروع.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، الاثنين ١٧ محرم ١٤١٧هـ الموافق ٣/ ٦/ ١٩٩٦م، العدد ٦٣٩٧، الصفحة الأخيرة.

معنى غسيل الأموال هوتنظيف الأموال القذرة المتأتية عن طريق الجريمة، مع عدم الكشف عن المصدر الغير مشروع لتلك الأموال، ويتم تنظيفها عن طريق إدخالها في القنوات المصرفية العادية ثم استخدامها في عمليات مالية والدخول في مجالات مشروعة للاستثمار وبالتالي تندمج في تلك المشروعات ويتعذر الرجوع إلى أصلها. وقد زاد حجم الأموال القذرة المدفوع بها في السوق بغسيلها عن طريق تغلغلها في السوق المشروع بإنشاء الشركات والفنادق والمصانع. وقد ظهر غسيل الأمول مع ظاهر الاتجار بالمخدرات، ولذلك عرفت أولا عن ذلك الطريق، ولكن غسيل الأموال فيما بعد شمل أكثر من نشاط إجرامي زيادة على الاتجار بالمخدرات، وظهر ذلك النشاط كاخطبوط تتعدد أطرافه وذلك ليس فقط لأن النشاط الاجرامي مصدر المال يظل خفياً. وكذلك ليس فقط لأن المال المغسول يظهر على السطح كمال شرعي بعد أن تم تنظيفه من القذارة، ولكن أيضاً لأن ذلك المال في بعض الحالات أصبح يستخدم بأرباحه الطائلة في رشوة وإفساد الجهاز الإداري والجهاز القضائي والجهاز السياسي والكليات الاقتصادية والمؤسسات المالية(عوض،١٩٩٨). هذا زيادة على استغلال هذا المال في المزيد من النشاطات الإجرامية الأخرى.

إن غسيل الأموال كما يشار إليه يبقى هو نظافة للأموال القذرة التي تم الحصول عليها بواسطة الجريمة، وهي بطبيعتها نشاط اقتصادي تحت الأرض، لذلك وهو نشاط خفي، وأول عملياتها هي إخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإدخال تلك الأموال في قنوات مشروعة ثم استثمارها بحيث يتم تغيير شكل المال.

١ . ٨ الجرائم التي ينتج عنها أموال يتم غسلها

١ ـ المخدرات ـ وهي أول مصدر غير مشروع لفت الانتباه لعملية غسيل المخدرات، وهي الطريقة الأكثر انتشاراً لعملية الغسيل هذه.

٢ ـ الجريمة المنظمة ـ زيادة على المخدرات وهنالك القمار والمتاجرة في النساء والأطفال، وفرض ضرائب على الأفراد والمؤسسات بغرض توفير الحماية، الدعارة وبيع الخمور وغيرها من نشاطات متعددة للجريمة المنظمة.

٣ ـ تجارة الأسلحة غير المشروعة، نجد أن الجماعات المسلحة لديها فائض من الأسلحة، وكذلك الحركات المسلحة الأخرى، ونسبة لوجود قيود لشراء السلاح من الدول والتي تضع شروطاً لذلك، فإن هنالك سوقاً رائجة للأسلحة ويتم ذلك بقنوات غير معترف بها من الدولة المصنعة للسلاح.

٤ ـ السمسرة في المشتريات الحكومية : الأسلحة، الطائرات، السفن، عقود البناء والبنيات التحتية مثل هذه المشتروات يكون لها عمولات توضع في حسابات في أماكن بعيدة عن مكان التعامل.

٥ ـ الفساد الإداري : استغلال السلطة والوظيفية في تحقيق مكاسب، توقيع عطاءات وقبولها نتيجة للمحسوبية والعلاقات فتعطى الأسبقية والأفضلية، وكذلك مشتريات بأسعار عالية أكثر من السوق مع تقاسم الفروق، أيضاً التخفيضات والتسهيلات المصرفية والقروض الميسرة بدون ضمان.

٦ ـ الفساد السياسي في بعض الأنظمة العسكرية احتكار السلطة والنزوة في النظام الشمولي، حيث يسهل الاستيلاء على المال العام، والحصول على امتيازات منه وايداعه في الخارج (أمثلة واقعية من أمريكا الجنوبية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا).

٧ ـ جرائم أخرى : الاتجار بالأعضاء البشرية، السياحة الجنسية، المتاجرة في العملة بطريقة غير مشروعة.

١ . ٩ حجم الأموال المغسولة

غير معروفة لتضارب المصادر واختلافها ولكن من بعض المصادر :

أ ـ تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

ب ـ الدراسات العلمية .

ج ـ البنوك .

يمكن تقديرها رغم أنه يتم في الخفاء ، الخارجية الأمريكية قدرتها بـ (٥٠٠) مليار دولار وهي تمثل حوالي (٢٥٪) من عمليات السوق .

١ . ١٠ طرق غسيل الأموال

١ ـ تقليدية : التحويل والإيداع عن طريق النظام المصرفي ، يحضر من بلد ويودع في بلد آخر وهذا يتم عن طريق :

أ ـ حمل الحقائب للنقود مباشرة من دولة ويودع في دولة أخرى .

ب ـ التحويل البنكي أو التحويل الالكتروني من عدة بنوك .

ج ـ الايداع تحت اسم وهمي ولقب أو حساب رقمي للإفلات .

د ـ اختيار بنوك في دولة لا تعاقب على الغسيل ويتمسك بسرية الحسابات ، ويسهل ذلك طرق التحويل الالكتروني . وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال حيث لا رقابة على النقد ، والاستفادة من نظام السرية للبنوك ، خصوصاً أن الكثير من البنوك يهمها المزيد من الإيداعات وليس الغسيل (في بعض الدول يتم إخراج أي بنك من دائرة التعامل المصرفي إذا ثبت تعامله بالغسيل) . كما لا ننسى أن هنالك إفساداً لبعض موظفي البنوك لتسهيل العلميات .

٢ ـ استخدام النظام المالي غير المصرفي : مؤسسات الصرافة، الشركات الاستثمارية، شركات الادخار، شركات التأمين، صناديق المعاشات، شراء وبيع الأوراق المالية والأسهم والسندات.

٣ ـ الدخول في السوق المشروع مباشرة : عن طريق شراء عقارات، مبان، ذهب ومجوهرات، ولضعف اقتصاد بعض الدول فإن مثل هذه النشاطات قد تدخل في الاقتصاد الرسمي في التعامل.

٤ ـ الاحتيال في الإعلان عن كمية المبالغ عند منافذ الدخول (مسافر يعلن بحوزته مليون دولار ولديه ١٠٠ ألف نقدية صغيرة مؤملاً أن لا يقوم موظف الجمارك بعدها، إذا تم اكتشافه يظهر شيك بـ ٩٠٠ ألف. وإذا لم يكتشف يدخل ويتحصل على مستحقاته من النشاط الإجرامي ثم يغادر بمليون دولار على أساس أن صفقته لم تتم).

٥ ـ إنشاء شركات وهيمة.

٦ ـ عالم الميسر : استبدال النقدبقسائم القمار ثم تحويلها بعد فترة لأوراق نقدية.

٧ ـ شراء المؤسسات المفلسة كالفنادق والمطاعم، واعادة تشغيلها، يتم ضخ أموال لها فتدر أرباحاً ثم تصبح مشروعة.

٨ ـ المضاربة الصورية في العقارات شراء عقار بأقل من ثمنة الحقيقي ثم اعادة بيعه بثمنه الحقيقي (يشتري عقار بـ ٥ مليون دولار ويتم تسجيله بثمن ٣ مليون ويدفع الفرق للبائع بعيداً عن الأعين يحتفظ بالعقار لزمن ويقوم بإصلاحه ثم بيعه بسعر السوق).

٩ ـ استغلال العمالة الأجنبية المهاجر والمتاجرة بتحويلاتها لأسرها يتم شراء المدخرات بأسعار أعلى من السعر بالعملة المحلية في موطن المهاجرين.

١٠ ـ يحول الأموال في شراء تحف وأحجار كريمة ولوحات زيتية لكبار الرسامين.

١١ ـ الاقتراض من شركات تساهم فيها في دولة أجنبية ينقل أمواله المهربة إلى دولة ليس فيها رقابة، إذا سئل يبرز مصدر اقتراضه وهو حقيقة يقترض من ماله.

١ . ١١ الظواهر الإجرامية المستحدثة في ظل العولمة

في ظل نظام العولمة فإن القضية الأمنية تصبح هاجساً مشتركاً لكل البلاد حيث أزيلت الحدود التحارية وأصبح تنقل الأفراد والبضائع متاحاً إزاء ذلك، وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي أكثر اتساعاً، وعالمية الجريمة تزداد مساحتها. فنرى الجرائم العابرة للحدود والقارات.

وفي ظل العولمة فإن نشاط الجريمة المنظمة سيصبح دولياً أكثر منه محلياً أو إقليمياً بحيث يصبح ميدان ذلك النشاط على النطاق الدولي. كما تزداد جرائم العنف والإرهاب وهذا قد بدأت ملامحه أخيراً حيث يلاحظ التزايد في مثل هذه الجرائم. كما يلاحظ ازدياد ظاهر العنف السياسي وما تبع ذلك من ازدياد ظاهرة الإجرام لشكلها الدولي نتيجة للانفتاح الذي تبشر به العولمة. كما أن ظاهرة ترويج المخدرات تنتشر أكثر في ظل عدم العثور على الحدود والضوابط للتنقل والانتقال فإن جرائم المخدرات على النطاق الدولي ستجد رواجاً في ظل العولمة.

إن نظام العولمة قد لعب في تكوينه التقدم العلمي في المعلومات ووسائل نقلها مما أوحى بظاهرة القرية العالمية. فأجهزة الاتصال والمعلومات أضحت متاحة على نطاق واسع ، ولاشك في قيمة ذلك لصالح الإنسانية ورفاهيته الإنسان ولكن في نفس الوقت فإن أحد مظاهر هذه العولمة يساعد أن يكون هونفسه مطية في يد زعماء المافيات والعصابات الإجرامية. والاستفادة من تلك التقنيات في عمليات التنصت والاحتيال على المصارف والمستودعات

المالية والتهريب وتنظيم العلميات الإجرامية العالمية وفتح شبكات الإرهاب وتعلم فنون عمل المتفجرات، وكذلك ساعد على ابتزاز المؤسسات المالية عن طريق التهديد باستخدام تلك الأجهزة لتدمير نظام برامج تلك المؤسسات والتعتيم على الحسابات المصرفية وتدميرها وهذا نتيجة لما أصبح متاحاً للجماعات المنظمة الإجرامية من التعرف والوصول إلى أسرار تلك المؤسسات المالية، ومكنها من التنصت والاستماع والتعرف على أسرار المعلومات السرية الخاصة بتلك المؤسسات.

لذلك فإن الجريمة أصبحت أكثر قوة بفضل التقنية الحديثة. كما أن هذه التقنية فتحت آفاقاً واسعة للجريمة المنظمة للتهرب من ا لقانون والهرب من يد العدالة. وأمكن لتلك العصابات أيضاً الاستفادة من هذه التقنية الحديثة في تنظيم عملياتها وترويج سلعها المتنوعة. وقد تمت الشارة إلى أن المافيا الإيطالية أصبحت بفضل التقنية الحديثة، تستخدم برامج ذكية للغاية(الشهاوي، ١٩٩٨) حيث تستطيع تلك البرامج تحويل أي مستند في حالة عدم معرفة الرقم السري له إلى حروف مبعثرة لا معنى لها. وبالتالي يحفظ المستند الخاص بالعصابة في الكمبيوتر ولا يمكن معرفة مضمونه إلا بواسطة رئيس العصابة أو من لديه الرقم السري.

وبعد أن أزيلت الحواجز لاقتصاديات السوق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتجزئته، فإن المافيا الروسية استخدمت أساتذة الجامعات والعلماء من مختلف التخصصات وبأجور مغرية، وتمكنت من خلالهم من اختراق أنظمة عدد من الشركات الكبرى والبنوك، وبذلك تمكنت من معرفة البرامج الخاصة بتلك الشركات والبنوك. ومن ثم الوصول إلى الأسرار المالية والتمكن من تحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى جانب معرفة الصفقات التي تعقدها تلك المؤسسات المالية(الشهاوي، ١٩٩٨).

لقد ذكرت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن إحدى العصابات قد استثمرت حوالي (٥٠٠) مليون دولار لانشاء قاعدة تكنولوجية خاصة بها، وعندما اقتحمت الشرطة الكولومبية مقر أحد العصابات، وعثرت على معدات اتصال وتنصت حديثة أمكن عن طريقها الإصغاء إلى الأحاديث الهاتفية ورسائل الفاكس، بالإضافة إلى التحكم في خطوط الطيران القادمة والمغادرة لمدينة كالي (العاصمة المعروفة للمخدرات)، ومخزن فيها ملايين المحادثات الهاتفية لا سيما تلك الواردة لجهات أمنية حساسة أجنبية ومحلية. وذلك لتحاشي وقوع أي خطر على تلك العصابات.

بل إن محاولات العصابات لم تقف عند هذا الحد، بل كانت بصدد اطلاق قمر صناعي خاص بها من أجل توزيع المهام وتبادل المعلومات الإجرامية الخاصة بها بين فروعها في دول العالم(الشهاوي، ١٩٩٨).

ثم أنه تأكيداً لعامل السرية لتلك العصابات فقد نشأت سوق سوداء لبيع الهواتف المتنقلة المسروقة، حيث يستخدمها رجال العصابة مرة واحدة فقط حتى لا تتمكن الشرطة من معرفة رقم الهاتف والوصول إليه.

أو التنصت على مكالمته ومراقبة تحركاته. إلى جانب ذلك وبفضل استخدام أجهزة الكترونية حديثة تمكن رجال العصابات من معرفة شفرات الهواتف الأخرى، وتمكنها من نسخ هذه الأرقام السرية واستخدامها بواسطة جهازهم المسروق ومن ثم الحديث كما يشاؤون (الشهاوي، ١٩٩٨).

١ . ١٢ الظواهر الاجرامية المستحدثة والدول العربية

ليس هنالك معلومات متوفرة ودقيقة عن حجم بعض هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة في الساحة العربية. ولكن بما أن معظم هذه الظواهر

الإجرامية ليست محلية وإنما هي بطبيعتها عابرة للدول، فالكثير من الدول قد ينتقل لها نشاط بعض هذه الظواهر مع نشوء النشاط أساساً في دولة أخرى، لذلك فإن الدول العربية ربما تكون قد تأثرت بأن ساحتها أصبحت مسرحاً لبعض النشاط لهذه الظواهر الإجرامية المستحدثة. كما أن التقنية الحديثة التى أصبحت متيسرة في كثير من الدول العربية تعتبر من العوامل المساعدة على القيام بمثل هذا النشاط الإجرامي المستحدث. لذلك اهتمت الكثير من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة بدراسة هذه الظواهر المستحدثة. ولا شك أن هذه الندوة العلمية كغيرها ترمي كأحد أهدافها الى إلقاء الضوء على تلك الظواهر ومدى تأثر الدول العربية بها وحجم ذلك التأثير إن وجد.

حقيقة أن العالم العربي ولو لم تشاهد لشكل ظاهر نشاط الجريمة المنظمة ترصده الإحصائيات الجنائية العربية. ولكن الدول العربية أو بعضها لا شك وقد تأثرت بالاشتراك المتسارع والدخول في شبكة الانترنيت من الكثير من المواطنين العرب. كما أن الأبعاد الحديثة لظاهرة الإرهاب لابد من أنه أصاب بعضها بعض الدول العربية. كما أن الأشكال الحديثة لظاهرة المخدرات على الأقل لأن الدول العربية ليست منتجة أو مصنعة للمخدرات بشكل معروف عالمياً. كما أن فنون الجريمة الاقتصادية بدأت تبدو من حوادث فردية تسجل هنا وهناك بدون أن تسجل خطا أحمر في الإحصائيات الجنائية العربية.

وإذا كانت الظواهر الخاصة باستغلال النساء والأطفال والمتاجرة بهم واستغلالهم للبغاء هي ظاهرة أوروبية، إلا أننا في العالم العربي لا يمكن أن ندعي أننا محصنون مقابل ظواهر مستحدثة كالاتجار بالسلاح في السوق السوداء، وسرقة السيارات وتغيير معالمها، وغسيل الأموال الناتجة عن الجرائم. وتهريب الآثار والمتاجرة بها، وجرائم تلوث البيئة مع الازدياد في الصناعة.

كما أننا لابد أن نلاحظ الازدياد في حجم وشكل الجرائم الاقتصادية الحديثة والتلاعب بالوثائق المالية، واستغلال الأنظمة المصرفية لنشاطات غير شرعية أو مقبولة في ذلك النظام.

وبما أن الإحصائيات الجنائية العربية لا تساعد كثيراً في التعرف على حقيقة وحجم الظواهر الإجرامية المستحدثة في الدول العربية، ولكن ظهور بعض هذه الظواهر من مصادر أخرى رغم أن أغلبها ظواهر لم يثبت بالدليل القاطع جنائياً أمام المحاكم، لكن تعطي المؤشرات على وجود ذلك النشاط في الساحة العربية، ونشير فيما يلي إلى بعض هذه الظواهر في العالم العربي.

١ . ١٣ غسيل الأموال في الدول العربية

ليس هنالك معلومات كافية لحجم الأموال المغسولة في الدول العربية، ولكن في جانب الإجراءات فإن جميع دول الخليج قد انضمت إلى معاهدة فيينا لمنع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية حتى عام ١٩٩٤م، كما انضمت جمهورية مصر العربية إلى هذه المعاهدة عام ١٩٩٠م. كما أن هنالك اتفاقية عربية لمنع الاتجار بالمخدرات لعام ١٩٩٤م.

ولم ترد أي معلومات عن أنشطة لغسيل الأموال ذات أهمية في الدول العربية، ولكن فترة ما بعد حرب الخليج توقع بعض المراقبين أن تتهيأ الفرصة لعمليات غسيل الأموال وبخاصة في عمليات إعادة بناء ما خربته الحرب، إذ يصعب التمييز معها بين عمليات التحويل وعمليات إعادة التشييد والتعمير (عوض، ١٩٩٨).

بعض الدول العربية التي لديها زراعات وصناعة للحشيش تشير المعلومات إلى أن عملية غسيل أموالها يتم في أوروبا وبالذات اسبانيا كما

أن بعض الدول العربية المشهورة بالتجارة والتعامل بالذهب وهذا النشاط يسمح بتهريب وغسيل الأموال عن طريق شراء الذهب، كما أن حرية التحويل المصرفي في بعض الدول العربية يسمح بتحويل النقد وغسله في أماكن أخرى. كما أن حرية هذا التعامل المصرفي قد يشجع البعض على محاولة استغلال هذه الحرية.

وهنا نود الإشارة لهذه الحادثة كمثال :

من الأمثلة ما ذكره مستر منتجون رئيس قسم التحريات لسيتي بنك في مؤتمر الجمعية الدولية لإصلاح وتطوير القانون الجنائي الذي عقد في لندن يوليو ١٩٩٧م، في أحد فروع سيتي بنك في أحد الدول العربية، بينما كان مدير الفرع جالساً في مكتبه في الفرع المجاور لسوق الذهب وقت الغذاء، وقبل موعد الاغلاق مباشرة دخل عليه خمسة من الروس عليهم مظاهر الثراء، ويلبسون ملابس أنيقة وطلبوا إليه فتح حساب قائلين بأنهم يملكون شركات استيراد وتصدير ويقومون بأعمال تجارية أخرى. ورد مدير الفرع بأنه آسف راغباً بذلك أن يخضعهم لاختبار أعرف عميلك. رد رئيس المجموعة K.O دعنا نوقف ما سبق من حديث هراء أن كل ما ذكرناه لك محض افتراء. اننا نريد غسيل بعض الأموال، إنني أتكلم عن إيداع (٤٠) مليون دولار نريد إيداعها في بنكك، ولكننا لسنا اغبياء إننا لا نريد توريطك في صعوبات مالية، إننا يمكن أن نجري الايداعات وان نوزعها على ثمانية عشر شهراً وبالتالي لا يكون واضحاً ولا ظاهراً ما نفعل.

إننا نريد مكافأتك وبالتالي نريد من منحك (٥ , ٣٪) من المبلغ الذي نريد غسيله عن طريق بنكك، وهذا معناه مليون وأربعمائة ألف دولار.

رد مدير البنك إنني لا أريد أي شيء وإنكم اخترتم البنك الخطأ. وقال لهم سوف استدعي لكم الشرطة فقال رئيسهم أفعل ذلك، ماذا تظن أنهم فاعلون، ليست هنالك قوانين ضد غسيل الأموال هنا، وبالتالي فإن الشرطة لن تفعل أي شيء ضدنا. وبالتالي استدع الشرطة إن أردت، وقال ذلك بتحد. ولم يفعل شيئاً. وهنا قال له رئيس المجموعة كم راتبك ؟ هل أنت مجنون، إنك لن تجني طيلة عملك في البنك أو حياتك العملية كلها ما نحن مستعدون لاعطائك إياه نظير هذه الصفقة، هل أنت متأكد أنك لن تغير رأيك ؟ رد مدير الفرع : لن أغير رأيي، واخرج المجموعة : وهنا قال رئيس المجموعة، ليس هنالك مشكلة، أمامنا البنوك المحلية ولكن كنا نريد بنكاً دولياً، وبعد خروجهم عاد رئيس المجموعة عارضاً نسبة (٥٪) من المبلغ لرئيس الفرع، ورفض طلبه(عوض، ١٩٨٤).

١٤ . ١ جمعية لرعاية الأطفال اللقطاء تتاجر بأعضائهم

جاء في بعض الصحف العربية أخيراً[١] أن المحامي العام في مدينة شبين الكوم في دلتا مصر بدأ اجراءات التحقيق في البلاغ الذي أحاله النائب العام والذي قدمه عشرة من نواب المحافظة في البرلمان المصري، حول واقعة اتجار إحدى الجمعيات الأهلية لرعاية الأطفال اللقطاء في أعضاء بشرية لـ (٢٥) من بين (٣٢) طفلاً. وحقق منها صاحب الجمعية أرباحاً طائلة، وتضمن الاتهام قيام الجمعية بجلب الأطفال اللقطاء واعادة بيعهم للمستشفيات الاستثمارية مقابل مبالغ مالية طائلة.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٣٠ ذوالقعدة ١٤١٩هـ الموافق ١٨ مارس ١٩٩٩م، العدد ٧٤١٥، الصفحة الأخيرة.

وقد أثار هذا الحادث ردود فعل غاضبة في أوساط البرلمان المصري إذ وصفه النواب بأنه «جريمة العصر». وأكد المسؤولون أن القانون سيأخذ مجراه، ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة حال ثبوت وقائعها.

وقد أكد أحد النواب الذين قدموا البلاغ أن الاتجار في الأعضاء البشرية ظاهرة جديدة على المجتمع المصري وهي مرفوضة بكل المقاييس، وأصبحت الحاجة ماسة لاصدار قانون ينظم نقل وزرع الأعضاء البشرية. وهي تجارة حرمها اللّه وأن هؤلاء الأطفال المجهولين نسباً هم ضحايا ولا ذنب لهم حتى يجازوا بالقتل والتنكيل بأعضائهم والاتجار بها.

بيع الأطفال

إدعى عدد من الخادمات من إحدى بلاد جنوب شرقي آسيا بأنهن تعرضن للاغتصاب في مبنى قنصلية بلدهم في الأردن وكانت بعض الخادمات اللواتي كن يقمن في غرفة كبيرة ملحقة بمبنى القنصلية خصصت للخادمات الحوامل حملاً غير شرعي، قد ادعين بأنهن تعرضن لعمليات اغتصاب في مبنى القنصلية شارك في بعضها القنصل نفسه، بينما جرت بعضها بمعرفة منه بقصد انجاب أطفال غير شرعيين وبيعهم لإحدى الوكالات المتخصصة بالتبني في هولندا. وفي المحاكمة ذكرت شاهدتان من الخادمات العاملات في القنصلية، وأكدتا حقيقة موضوع بيع الأطفال [1].

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٣٠ ذو القعدة ١٤١٩هـ الموافق ١٨ مارس ١٩٩٩م، العدد ٧٤١٥، الصفحة الأخيرة.

صفحة بنك فلسطين على الانترنيت امتلأت بشعارات معادية للمسلمين

اسرائيليون اقتحموا الموقع واستبدلوا مواده :

اقتحم قراصنة اسرائيليون صفحة الانترنيت الإعلامية الخاصة ببنك فلسطين المحدود وبثوا فيها صوراً وشعارات وعبارات معادية للعرب والمسلمين، مما حمل إدارة البنك على إلغائها ومحوها كلياً، بحيث لم يعد له موقع على الانترنيت حتى إشعار آخر.

وقد أكد نائب رئيس مجلس إدارة البنك في غزة اختراق موقع البنك الإعلامي من جماعة يسمون أنفسهم (جانجا) قد يكونون في إسرائيل أو غيرها، محو معظم الصفحة واشبعوها بصور وعبارات وشعارات معادية للإسلام والمسلمين. وضعوا عبارات مؤذية للدين الحنيف وللمسلمين. وبثوا صوراً لرجل بذيئ يتبول وأخرى لنجمة داود وصورة لأشجار من نوع الغرقد التي يقدسها اليهود[1]. وأشار نائب الرئيس إلى أن المقتحمين بثوا صوراً وعبارات وشعارات بذيئة : ككلام الازقة واسوأ.

وقد جرى اتصال مع الشركة صاحبة الترويج للصفحات الإعلامية على الانترنيت فعملوا على محوها وإبطالها ويعملون على إعادتها بطريقة تمنع القراصنة من اختراقها ثانية.

وهناك عدد كبير من الشركات في مناطق الحكم الذاتي تتعرض للغزو عبر الانترنيت بهدف عرقلة البث الإعلامي، وآخرها شركة تعرض مديرها العام لاسوأ ما كان ينتظر، وضع الغزاة على الصفحة المخصصة لشركته في رام الله صوراً لزوجته بعد أن تم تجريدها من ثيابها بواسطة الكمبيوتر[2].

(١) جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ١٩ محرم ١٤١٨هـ، العدد ٦٣٩٩.
(٢) جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء ٩ مارس ١٩٩٩، الموافق ٢١/ ١١/ ١٤١٩هـ، الصفحة الأخيرة.

غسيل الأموال في مصر يبلغ عشرة مليارات جنية

أشار عميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية د. حمدي عبد العظيم بأن حجم عمليات غسيل الأموال في مصر بلغ (٦ , ١) مليار جنيه عام ١٩٨٤م وارتفع خلال عشر سنوات إلى نحو عشرة مليارات جنيه، جاءت من التزييف والاختلاس والمخدرات والفساد والعمولات والدعارة [١].

احباط عملية تهريب عملة عراقية بقيمة (٦ , ٢) مليار دولار: المعتقلون هناك متهمون بغسيل أموال النفط المهرب:

كشف وزير المالية الإسباني أمس أن أجهزة الضرائب الاسبانية اكتشفت عملية كبيرة لتهريب عملة عراقية بقيمة (٤٠٠) مليار بزيتا (٦ , ٢) مليار دولار نظمتها شبكة لتبييض الأموال، وأعلن أنه تم توقيف ستة أشخاص (٥ أسبان وعربي). فإن قوى الأمن صادرت خزنة موجودة في احد المصارف كانت الأموال موضوعة فيها. وأوضح أن هدف العملية على ما يبدو هو الاعداد بوضع العملة في الأسواق الأجنبية عندما يرفع الحظر المفروض على العراق وتمويل تجارة غير شرعية للنفط العراقي. وأضاف أن الشبكة كانت تعمل تحت غطاء شركة حصلت على عقد لتصدير الورق الأردني نحو العراق. وأشار الوزير إلى القبض على ثلاث أسبان كان في حوزتهم أكثر من خمسين مليون دينار عراقي في مطار مدريد عندما كانوا يتأهبون لركوب طائرة إلى ميامي، اعتقل اسبانيان آخران بينما قبض على مشبوه سادس وهو من أصل مغاربي في غرناطة [٢].

---

(١) مجلة الجديدة، العدد ٦٦٥، الاربعاء ٦ ذوالحجة ١٤١٩هـ الموافق ٢٤/ ٣/ ١٩٩٩م، ص ١٩.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٧٤٢٢، الخميس ٨ ذوالقعدة ١٤١٩هـ الموافق ٢٥ مارس ١٩٩٩م، الصفحة الأولى.

المراجـــــع

أحمد، محسن عبد الحميد . (١٩٩٨)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة ومحاولات مواجهتها**، الرياض : معهد التدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشهابي، قدري عبد الفتاح . **نحو ضوابط أمنية لعصر العولمة**، مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة. المجلد السابع، العدد الثالث.

جريدة الشرق الأوسط ١٩ محرم ١٤١٨هـ، و١٧ محرم ١٤١٨هـ، و٢١ ذو القعدة ١٤١٩هـ، و١٨ مارس ١٩٩٩م.

عز الدين، أحمد جلال . (١٩٩٦)، **المكاسب المادية من جراء إرتكاب الجرائم المنظمة**، الاجتماع الرابع للجنة الجرائم المستجدة. مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس .

عوض، محيي الدين . (١٩٩٨)، **غسيل الأموال : تاريخه وتطوره وأسباب تجريمة**، محاضرة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

هلاوي، حاتم . (١٩٩٨)، **تكلفة الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. دار النشر، الرياض.**

وثائق الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. مجلس وزراء الداخلية العرب. الأمانة العامة، تونس ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.